

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية

الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم



حضرة صاحب السمو الملكي

الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد المعظم

الفـهـرس

الفصل الأول: نشأة الدائرة وتطورها

لمحة عن الدائرة
المهام التي تقوم بها الدائرة
إنجازات الدائرة
الهيكل التنظيمي وملخص الأوصاف الوظيفية للوحدات التنظيمية
اللجان المتخصصة

الفصل الثاني التخطيط الاستراتيجي :

منهجية التخطيط
وثيقة إعداد الخطة ومراجعتها
الوضع الحالي للدائرة :
تحليل بيئة العمل Analysis SWOT
تحليل بيئة العمل الداخلية
تحليل بيئة العمل الخارجية
نتائج تحليل البيئة الداخلية والخارجية
أبرز التحديات التي تواجه الدائرة
الشركاء

الفصل الثالث: الرؤيا والرسالة والقيم الجوهرية

رؤيتنا
رسالتنا
الجوهرية قيمنا

الفصل الرابع: تقييم الخطة الاستراتيجية

الفصل الخامس: الأهداف الوطنية والاستراتيجية والتشغيلية والربط بينهما

الأهداف الوطنية

الاهداف الاستراتيجية

الأهداف التشغيلية

الفصل السادس: الاستراتيجيات المساندة

الفصل السابع: تنفيذ الاستراتيجيات وخطط وبرامج العمل التنفيذية

الـمــلاحـــق

ملحق ١: الهيكل التنظيمي للدائرة

ملحق ٢: مصفوفة الأهداف الوطنية والاستراتيجية والتشغيلية للدائرة

نشأت الدائرة وتطورها

1. لمحة عن الدائرة مراقبة الشركات

شهدت بداية العشرينات من القرن الماضي تأسيس امارة شرق الأردن وحيث أن لموقع الأردن ميزة استراتيجية في قلب الوطن العربي وعلى المستوى الدولي ونتيجة لذلك كان لا بد من وجود مؤسسة حكومية تعنى بتوثيق وتسجيل عقود الشركات وتوثيق التعديلات القانونية على أنظمتها الأساسية وعقود التأسيس وممارسة أعمال الرقابة الماليةوالقانونية والتحقق من مدى التزامها بأحكام قانون الشركات والأنظمة والقوانين ذات العلاقة وبما يضمن زيادة رضى متلقي الخدمة من كافة المستثمرين سواء المالكين أو المقرضين وخاصة لشركات الأموال ولمختلف أنواع الشركات.

هذا وقد مرت دائرة مراقبة الشركات في عدة مراحل منذ قيامها بتقديم خدماتها من خلال مديرية السجل التجاري احدى مديريات وزارة الصناعة والتجارة هذا وقد تم استحداث مديرية مستقلة تعنى بتقديم الخدمات المنوطة في مديرية الشركات.

وبموجب قانون معدل لقانون الشركات المؤقت رقم 40 لسنة 2002 ونظام التنظيم الإداري الخاص بالدائرة رقم (44) لسنة (2003) أصبحت دائرة مراقبة الشركات دائرة مستقلة إدارياً ومالياً عن وزارة الصناعة والتجارة والتموين.

وقد قامت الدائرة بالعمل الدؤوب لتطوير الخدمات التي تقدمها من تسجيل مختلف أنواع الشركات وإجراء كافة التعديلات القانونية على عقود التأسيس وأنظمتها الأساسية وتزيد من فاعلية الرقابة المالية والقانونية بما تضمن تطبيق قانون الشركات والقوانين والأنظمة ذات العلاقة.

حيث تم تشكيل لجنة التخطيط وتم وضع الخطة الإستراتيجية السابقة 2015-2019 بما يتوافق وتلك المرحلة والأعمال التي تقدمها الدائرة وطبيعة الهيكل التنظيمي والمتطلبات الإجرائية في تلك الفترة حيث تقوم الدائرة وبشكل مستمر بإعادة دراسة وتقييم الإجراءات الإدارية المتبعة في تقديم الخدمات لمتلقيها وتبسيط الإجراءات وعكس ذلك على الخطة الإستراتيجية للدائرة للفترة القادمة.

وتستعرض الخطة الإستراتيجية (2020-2025) تحليل البيئة الداخلية والخارجية التي توثر على سير الأعمال والخدمات التي تقدمها الدائرة بالإضافة إلى مراجعة الرؤية والرسالة ومنظومة القيم الجوهرية لدائرة مراقبة الشركات بالإضافة إلى الأهداف الوطنية والمبادرات الملكية التي تساهم الدائرة في تحقيقها. وكذلك تم الأخذ بعين الاعتبار تبسيط الإجراءات الإدارية وإعادة الهيكلة التي تمت على الدائرة خلال العام 2019 التي ضمنت التحول الالكتروني من خلال تعديل قانون الشركات بحيث يضمن استمرارية الخدمات الالكترونية بالإضافة الى اتاحة عقد اجتماعات الهيئات العامة عن بعد بواسطة وسائل الاتصال المرئي والالكتروني.

2. المهام التي تقوم بها دائرة مراقبة الشركات

بموجب أحكام قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته تقوم دائرة مراقبة الشركات بالمهام التالية:-

اولاً: تسجيل جميع أنواع الشركات المنصوص عليها بالقانون وهي:

- شركة التضامن - شركة التوصية البسيطة
- شركة ذات المسؤولية المحدودة - شركة التوصية بالأسهم
- شركة مساهمة عامة - الشركات المدنية.
- شركة مساهمة خاصة - شركات لا تهدف إلى الربح
- شركات عربية مشتركة
- الشركات الأجنبية العاملة وغير العاملة (شركات المقر ومكاتب التمثيل).
- الشركات التي تؤسس بموجب اتفاقيات تبرمها الحكومة مع الدول الأخرى.
- شركات الاستثمار المشترك كشركة مساهمة عامة.
- الشركات المعفاة والتي تأخذ شكل الشركة المساهمة العامة أو التوصية بالأسهم أو ذات المسؤولية المحدودة أو المساهمة الخاصة.
- الشركات القابضة وتكون على شكل شركة مساهمة عامة.

ثانياً: خدمات ما بعد التسجيل

- إجراء جميع أنواع التعديلات التي تطرأ على عقود وأنظمة الشركات بأنواعها المختلفة وتوثيق العقود المعدلة والبيانات والوثائق التي يتطلبها القانون.
- توثيق كافة عقود تحويلات الأسهم وتوثيق انتقال الأسهم بالإرث.
- إصدار الشهادات والكتب الرسمية المطلوبة وفقاً للوثائق المودعة بالدائرة.
- تصديق الشهادات والوثائق المودعة لدى الدائرة.
- الإجابة على الاستفسارات المتعلقة بإجراءات تسجيل الشركات بكافة أنواعها وإجراء التعديلات عليها وإجراءات الاندماج وتحويل الصفة القانونية والتملك والتصفية.
- تشكيل اللجان المختلفة من لجان تدقيق، تحقيق، تحويل صفة، اندماج الشركات وفق أحكام القانون والأنظمة النافذة.
- دراسة ومتابعة أوضاع الشركات المتعثرة ووضع الحلول المناسبة لها بالتنسيق مع الجهات والدوائر ذات

العلاقة.

– تقديم المعلومات والبيانات الإحصائية لأعداد الشركات المسجلة ورؤوس أموالها بموجب نشرة إحصائية شهرية، وتقرير سنوي.

– تأمين معلومات دقيقة وصحيحة عن الشركات المسجلة والشركاء فيها للجهات الرسمية والجهات القضائية.

ثالثاً: الخدمات الرقابية

تقوم الدائرة بتقديم خدمات الرقابة الوقائية المباشرة وغير المباشرة من خلال:

– تدقيق العمليات الإجرائية والتأكد من مطابقتها لأحكام القانون.

– تشكيل لجان وفقاً للقانون للتحقق من تقيد الشركة بأحكام القانون.

– تشكيل لجان لدراسة المشاكل القانونية التي تتعرض لها الشركات وإيجاد الحلول القانونية المناسبة لها.

– تحليل البيانات المالية للشركات والتأكد من مطابقتها للقانون والمعايير المحاسبية الدولية والتزام المحاسبين القانونيين بها.

– اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لقيام الشركات المخالفة للقانون بتصويب أوضاعها قبل إحالتها للجهات القضائية المختصة.

– توجيه وإرشاد الشركات بإتباع واتخاذ الإجراءات القانونية والمالية لتصويب المخالفات المالية أو القانونية إن وجدت.

– الإشراف على اجتماعات الهيئات العامة للشركات المساهمة العامة.

– تشكيل لجان التحقيق والتدقيق على الشركات وفقاً لأحكام القانون.

– القيام بالكشف الحسي على مكاتب الشركات الأجنبية غير العاملة والشركات المعفاة للتأكد من التزامها بأحكام القانون.

– وضع إشارة قيد بمنع التصرف على حصص الشركاء أو قيد الشركة في حال توريد كتاب حجز أو رهن من الجهات المختصة.

– أرشفة كافة الوثائق الخاصة بالشركات على اختلاف أنواعها.

–استكمال ودراسة الشكاوي المقدمة من الشركاء/المساهمين والتحقق من وجودها في الشركات ذات العلاقة وبيان الآثار المالية والإدارية على حقوق المساهمين والغير وذلك من خلال اللجان المشكلة وفقاً لأحكام القانون.

– مساعدة وحدة غسيل الاموال وتمويل الارهاب في تبادل المعلومات حيث تم انشاء شعبة خاصة لغسيل الاموال ووحدة الحوكمة والدراسات.

الهيكل التنظيمي وملخص الأوصاف الوظيفية للوحدات التنظيمية

تم إعداد الهيكل التنظيمي للدائرة بما يتماشى مع الأهداف والتوجهات الاستراتيجية التي تسعى الدائرة إلى تحقيقها وبما يضمن الاستقلالية في اتخاذ القرارات وضمان سير العمل، وتسعى الدائرة دوما إلى تحديث هيكلها التنظيمي بما يتوافق مع المستجدات والتحديات التي تطرأ على بيئة العمل. حيث قامت الدائرة باستحداث مديريات ووحدات واقسام جديدة ومسميات.

أما فروع الدائرة فيتولى كل فرع من فروع الدائرة مهمة تقديم الخدمات اللازمة لمتلقي الخدمة في المنطقة التي يتواجد فيها.

اللجان المتخصصة:
لجان التدقيق ولجان الإدارة ولجان تحويل الصفة وغيرها من اللجان كلجنة الكشف الحسي على الشركات ولجنة الإندماج.
بالإضافة الى هذه اللجان أعلاه وايمانا بتعزيز مفهوم التشاركية بمفهومها الواسع فإن هنالك عدد من اللجان المؤقتة التي يتم تشكيلها لإنجاز مهام محددة وبحيث تنتهي أعمال هذه اللجان بنهاية هذه المهام علما بانه يراعى عند تشكيل هذه اللجان بأن تكون من مختلف موظفي الوحدات التنظيمية.

الفصل الثاني

التخطيط الاستراتيجي

منهجية التخطيط:

تعتمدالدائرة في إعداد الخطة الإستراتيجية منهج المشاركة الواسعة مع كافة العاملين بالدائرة والشركاء الرئيسيين ومتلقي الخدمة، مستندا إلى نتائج تحليل البيئة الداخلية والخارجية للدائرة ونتائج تقييم مخرجات الخطة السابقة والتقرير التقييمي لجائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الإداء الحكومي والشفافية المتضمن أبرز نقاط القوة وفرص التحسين. وانطلاقا من رؤية ورسالة الدائرة والقيم الجوهرية تم مناقشة وتوثيق تطلعات الدائرة المستقبلية وكيفية تحقيق هذه التطلعات في إطار من التنسيق والتناغم مع الأهداف الوطنية ووثيقة الأردن 2025 وكتب التكليف السامي، وقد تم ترجمة ذلك ضمن خطط عمل الوحدات التنظيمية في الدائرة،

ولضمان تحقيق الاهداف الإستراتيجية للدائرة فقد تم وضع اهداف تشغيليه تضمن تحقيق الاهداف الاستراتيجيه للدائرة كما تم تحديد مؤشرات اداء قابله للقياس وذلك لقياس مدى تحقيق الأهداف التشغيلية، وتتم عمليات المراجعة والتقييم لمستوى الأنجاز من خلال مديرية الموارد البشرية والتطوير المؤسسي

لمعالجة أي انحرافات قد تحصل، وذلك ضمن منهجية المتابعة والتقييم. تغطي هذه الخطة الاستراتيجية الأعوام (2020–2025) وتستند الى الخطة الاستراتيجية السابقة مع استمرار العديد من الأولويات والمبادرات الحالية على مدار الأربع سنوات القادمة.

إعداد وثيقة الخطة ومراجعتها:

اعتمدت الدائرة على استخدام منهجية (التخطيط، التنفيذ، المراجعة والتقييم، اتخاذ الإجراءات) في إعداد وثيقة الخطة الأستراتيجية وذلك لضمان التحسين والتطوير المستمرين، كما اعتمدت الدائرة على مبادئ الأدارة لتحديد أولوياته الأستراتيجية وهي: الاستقرار والكفاءة في كافة عملياتها والتعليم التفاعلي وتعزيز قنوات الاتصال، وعلى توظيف جهود أفراده من ذوي الخبرة والمعرفة بأعمال الدائرة وأعمال وأنشطة المؤسسات الشريكة لها في

تحقيق الأهداف الوطنية. كذلك اعتمدت الدائرة في إعداد وثيقة الخطة الإستراتيجية على جمع وتحليل المعلومات باستخدام العديد من الوسائل منها مراجعة نظريات التخطيط الاستراتيجي ونقاط القوة وفرص التحسين الواردة في التقرير التقييمي لجائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية، وعقد جلسات للعصف الذهني لفرق العمل لتحليل بيئة عمل الدائرة، والتقييم الذاتي بأسلوب المسح (استبانات)، وأخذ آراء الشركاء الرئيسيين للدائرة وعقد إجتماعات مع المحامين، كذلك توزيع نتائج تحليل بيئة العمل على الوحدات التنظيمية والحصول على تغذية راجعة. كما تم دراسة الفجوات بين الواقع الحالي وما هو مستهدف من خلال مراجعة نتائج خطط عمل الوحدات التنظيمية وما تم انجازه من هذه الخطط في ضوء التغير في المعطيات الاقتصادية، ودراسة وتحليل الأوضاع السياسية المضطربة في دول الجوار.

الوضع الحالي للدائرة: تحليل بيئة العمل (SWOT Analysis):

عقدت في الدائرة جلسات عصف ذهني لتحليل بيئة العمل الداخلية (نقاط القوة والضعف) والخارجية (الفرص والتهديدات) باستخدام منهجيات SWOT Analysis، وضمت هذه الجلسات مدراء الدوائر في الوحدات التنظيمية في الدائرة ومن لديهم الخبرات حول طبيعة عمل الدوائر الخدماتية الإقليمية والدولية، بالإضافة الى الزيارات الخارجية للدوائر التي لها قصص نجاح في مجال تسجيل الشركات. وبعد هذه الجلسات تم تجميع الإفكار من قبل فريق التخطيط الاستراتيجي، وتعميمها على الوحدات التنظيمية للحصول على تغذية راجعة. وتم ترتيب النتائج حسب الإولويات، ورفع تقرير بنتائج تحليل البيئة الداخلية والخارجية إلى الادارة العليا وتم مراجعتها من قبلهم ثم اعتمادها وبناء عليها تم تطوير الخيارات الإستراتيجية.

تحليل البيئة

1- تحليل البيئة الداخلية (نقاط القوة والضعف)

عقد فريق العمل ولجنة الخطة عدة جلسات للعصف الذهني، لتحديد نقاط القوة والضعف، ومن ثم قام بترتيب النتائج، حسب الأولوية. وتالياً حصر لنقاط القوة والضعف في البيئة الداخلية للدائرة:

نقاط القوة
كادر مؤهل ومدرب ويعمل بروح الفريق.
خدمة المكان الواحد.
اللامركزية بالقرارات وتفويض الصلاحيات.
وسائل تقنية حديثة بما فيها الأتمتة والأرشفة.
رضا الموظفين: مكافآت وحوافز للموظفين.
تقديم خدمات بدقة وسرعة.
تشريعات قانونية واضحة.
خدمات إلكترونية90%.

نقاط الضعف
1. عدم ملائمة نظام الكاونتر لعمل الدائرة.
2. قلة المخصصات المالية.
3. نقص الكادر
4. عدم وجود مبنى منفصل للدائرة وعدم كفاية المساحة المتاحة حالياً

2- تحليل البيئة الخارجية (الفرص والتهديدات)

وتم حصر للفرص والتهديدات في البيئة الخارجية للدائرة:

نقاط التهديدات (T)
1. تأثير الركود الاقتصادي العالمي والإقليمي على الأردن
2. تداخل الإجراءات والصلاحيات بين الدوائر والمؤسسات
3. تأثير عدم استقرار الاوضاع الامنية والسياسية في بعض دول الجوار.
4. إنتشار وباء كورونا

نقاط الفرص (O)
1. استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية
2. قيادة حكيمة تتمتع برؤى ثاقبة
3. موارد بشرية مؤهلة وبنية تحتية متطورة
4. موقع الأردن الاستراتيجي لجذب الاستثمار
5. تقديم التسهيلات والإعفاءات للمستثمرين
6. الاستفادة من الشراكات الأردنية والعالمية والإقليمية مع الدول
7. بيئة تشريعية واضحة ومرنة

نتائج تحليل البيئة: الداخلية والخارجية

بالنسبة لدائرة مراقبة الشركات وحرصا منها على عدم تاثر الإستثمار بالنسبة لوباء كورونا فاما سيمكنها من تجاوز الأزمة، أو أنه سيشكل ضغطا هائلا عليها وتجعل مواجهة فيروس كورونا مهمة صعبة جدا. فقد انتهجت الدائرة وبسرعة على ركائز شاملة تتثمثل بالشراكات ومجموعة الخدمات الإلكترونية المتكاملة التي قدمتها وجعلتها متاحة للمراجعين والتي تم تصميمها وفق إحتياجات الخاصة للمراجعين ووفق أفضل التقنيات المتاحة وتهدف مجموعة الخدمات الإلكترونية المقدمة والتي تشمل تدابير الإستعداد والإحتواء والإستجابة والتكيف والتعافي والتحويل وهذا ادى الى الدعم الإجتماعي والإقتصادي وبالتالي دعم الإستثمار والتنمية المستدامة على نطاق واسع. وتم العمل "بأفضل من ذي قبل". فقد تم تحويل التهديدات الى فرص بالنسبة للدائرة. وهذا أدى الى توفير الوقت والجهد على المواطنين. فقط قامت الدائرة بتطوير وتعزيز الخطط المرتبطة بنقاط القوة للإستغلال الفرص، ومن اجل التغلب على التهديدات من خلالها، وكيفية أستغلال نقاط الضعف عن طريق استغلال الفرص لتنميتها وكيفية الحد من تفادي التهديدات.

قامت الدائرة بدارسة العناصر التي توصل إليها تحليل البيئة الداخلية والخارجية آنفة الذكر استطاعت دائرة مراقبة الشركات الخروج بجملة من السياسات التي تستهدف تعزيز نقاط القوة والاستفادة من الفرص من ناحية وتستهدف من ناحية ثانية معالجة نقاط الضعف ومجابهة التحديات التي تعترضها وعلى النحو التالي:

السياسات التي تعالج عدد من نقاط الضعف من خلال ما يتوفر من فرص:

- تطوير ومأسسة الأنظمة الداخلية للدائرة والاستقلال المالي
- تفعيل الشراكات الأردنية والعالمية وذلك بما يؤدي إلى رفع أداء الموظف في الدائرة.

السياسات التي تعالج عدد من نقاط الضعف وتمكّن الدائرة في نفس الوقت من مواجهة بعض التهديدات:

- تطوير التعاون وتبادل الخبرات داخلياً وخارجياً.

السياسات التي تعزز بعض نقاط القوة من خلال ما يتوفر من فرص:

- برامج وخدمات متطورة لتلبية احتياجات متلقي الخدمة
- عقد ندوات تعريفية لرجال الأعمال محلياً وخارجياً
- تنمية الشراكات الأردنية والعالمية في ظل تشريعات واضحة وتقديم تسهيلات للمستثمرين

السياسات التي تعزز من بعض نقاط القوة لمجابهة عدد من التهديدات التي تواجه الدائرة:

- تثبيت الاستثمار من خلال تشريعات واضحة
- اللامركزية في القرارات وبالتنسيق مع الدوائر الأخرى لعدم تعارض القرارات وازدواجيتها.

أبرز التحديات التي تواجها الدائرة:

بينت نتائج التحليل الرباعي لبيئة الدائرة الداخلية والخارجية، أن هنالك العديد من التحديات التي تواجه الدائرة خلال الفترة القادمة ومن أبرزها استمرار مواجهة الاقتصاد الأردني للمخاطر التي تفرزها الأوضاع السياسية المضطربة في دول الجوار، والتي انعكست سلبا على الاستثمار الأجنبي في المملكة والتجارة الخارجية والدخل السياحي وحوالات العاملين، مما أدى إلى تباطؤ النمو الاقتصادي واستقراره عند مستويات منخفضة قياسا بمستوياتها السابقة، فضلا عن ارتفاع المديونية ونسب الفقر والبطالة، وتشير التوقعات الأولية الى تحسن تدريجي في معدلات النمو خلال الأعوام القادمة. وعلى الرغم من هذه التحديات والمخاطر فإن الإجراءات والسياسات التي تبنتها الحكومة والدائرة ساعدت في التقليل من حدة هذه التداعيات والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والنقدي والمالي في المملكة. وبالتالي فإن التحدي الرئيسي خلال الفترة القادمة هو استمرار المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي من جهة والمساهمة بتحسين البيئة الاستثمارية ودفع عجلة النمو الاقتصادي من جهة أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، تبرز التحديات التنظيمية والرقابية التي تواجه الدائرة كنتيجة للتطورات الحاصلة على صعيد أنظمة الدفع الإلكترونية والابتكارات والتكنولوجيا المرتبطة بها، حيث تعمل الدائرة على إجراء التغييرات اللازمة على صعيد الإطر القانونية والممارسات التنظيمية بهدف دعم استخدام التكنولوجيا الحديثة والتعاملات الإلكترونية وتعزيز قدرة الدائرة والدوائر الرقابية على التعامل مع المخاطر الناجمة عن التكنولوجيا الحديثة والمخاطر السيبرانية بشكل يساهم في خلق بيئة إستثمارية مهيأة لاعتماد التكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمات والأعمال، مع التركيز على نشر الثقافة الإلكترونية وزيادة التوعية نحو استخدامها، وبما يضمن تعزيز الاستقرار الإقتصادي.

الشركاء

لضمان الشفافية وكفاءة الاتصال مع الشركاء الرئيسيين وغير الرئيسين، تم تطوير منهجية اتصالات خارجية ومنهجية اتصالات داخلية تمكن من التواصل المستمر مع كافة الشركاء وكافة العاملين في الدائرة. وقد تم الاستناد في ذلك إلى الأسس العلمية في عملية التخطيط الإستراتيجي لتحليل وتحديد الشركاء وذلك من خلال عقد جلسات عصف ذهني لتحديد قائمة بأبرز الشركاء الذين يؤثرون ويتأثرون بأعمال الدائرةأو تربطهم مصالح مشتركة معها. كذلك تحديد أهمية الشركاء والتداخل فيما بينهم وبين الدائرة في تحقيق الأهداف الوطنية، كما تم قياس مدى رضى الشركاء للخدمات المقدمة من الدائرة من خلال توزيع استبانات على مختلف الشركاء لقياس مدى الرضى لمتلقي الخدمة للعمل وتحديد المشاكل التي تواجههم ووضع الحلول اللازمة ومتابعتها.

– قائمة الشركاء ووصف العلاقة معهم

إن الدائرة بصفتها دائرة حكومية تخدم مصلحة المواطن بالدرجة الأولى، مسؤولة أمام العامة ويحرص على الشفافية في قراراتها. وبناء عليه يوفر قاعدة بيانات أسبوعية متعلقة بأعداد تسجيل الشركات ونوعها ورؤوس الأموال .... الخ، كما تحرص الدائرة على توفير كافة الخدمات بالوقت المناسب وبجودة ومواصفات أمنية عالية. كذلك تلبية حاجات ومتطلبات المواطنين في إدارة عملياتها بالمحافظة على السرية التامة، وحماية حقوق أقلية المساهمين، وتأمين بنية تحتية خدماتية كفؤة. كما عملت الدائرة على توفير خدمات الكترونية للافراد للتسهيل عليهم كخدمة التسجيل اللاكتروني والدفع الإلكتروني.

الشركاء الرئيسيين

الرقم	المديرية/الوحدة	إسم الشريك	نوع الشريك	طبيعة العلاقة/ النشاط	القطاع حكومي/ خاص
1	القانونية الموارد البشرية والتطوير المؤسسي	رئاسة الوزراء	/	النشر في الجريدة الرسمية الحصول على الإستثناءات للمستثمرين	
2	جميع المديريات	وزارة التخطيط والتعاون الدولي		مراسلات حول الدعم الدولي للدائرة، عقد مؤتمرات وورش عمل، التنسيق حول المساعدات الخارجية	
3		وزارة الداخلية		تسهيل الإجراءات في منح الموافقات للمستثمرين	
4		وزارة السياحة		تسريع الموافقات للمستثمرين	
5		وزارة الصناعة والتجارة		رسم سياسات، تنسيق وتسهيل إجراءات، تطوير آليات تعاون، تسريع الموافقات للمستثمرين	
6		وزارة العمل		المخاطبة من اجل تصريح العمل لغير الأردنيين، والموافقات المسبقة	
7		وزارة المالية		مخاطبه من اجل تسديد مستحقات مختلفة، تطوير الرقابة الداخلية	
8		وزارة التنمية الإجتماعية		لجنة التمويل الإجنبي للشركات التي لا تهدف الى تحقيق الربح	

9		البنك المركزي الأردني		تنسيق آليات التسجيل الرقابة على البنوك (كشركات) وشركات التمويل والصرافة والصياغة.	
10		السلطة البحرية الأردنية		موافقات مسبقة عند التسجيل وتعديل الغايات	
11		سلطة منطقه العقبة الاقتصادية الخاصة		تسهيل عمل المستثمرين من خلال مكتب الدائرة، موافقات مسبقة	
12		هيئة تشجيع الإستثمار		المساهمة في تطبيق نظام تنظيم استثمارات غير الأردنيين	
13		المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي		التنسيق في موضوع الحجوزات والرهن وبراءات الذمة عند التصفية، واقتطاعات الموظفين	
14		هيئه الإعلام المرئي والمسموع		موافقات مسبقة عند التسجيل وتعديل الغايات	
15		هيئة تنظيم الأوراق المالية		لجان مشتركة عند التدقيق والتحقيق ولجان الإدارة والموافقات المسبقة عند التسجيل	
16		هيئة تنظيم قطاع التأمين		تسهيل الموافقات المسبقة لتسجيل الشركات في قطاع التأمين، وتنسيق آليات الرقابة على شركات التامين	
17		هيئه تنظيم قطاع النقل		موافقات مسبقة عند التسجيل وتعديل الغايات	
18		هيئة الطيران المدني		موافقات مسبقة عند التسجيل وتعديل الغايات	
19		هيئة النزاهة ومكافحة الفساد		الشركات الوهمية	
20		دائرة الأراضي والمساحة		موافقات مسبقة عند التسجيل وتعديل الغايات	
21		دائرة الجمارك الأردنية		المخاطبة من اجل إدخال للسيارات والأثاث والعينات، والموافقات المسبقة، وبراءات الذمة عند التصفية	

22		دائرة ضريبة الدخل والمبيعات		مخاطبه الضريبة لبراءة الذمة، لغايات التصفية، وضع و/ أو رفع إشارة الحجز	
23		دائرة اللوازم العامة		تحديد احتياجات الدائرة من العطاءات واللوازم	
24		دائرة المطبوعات والنشر		دراسة إعداد الموازنة للدائرة من حيث النفقات الرأسمالية والجارية، إعداد جدول التشكيلات	
25		دائرة الموازنة العامة		تطبيق نظام الخدمة المدنية، دراسة التعيينات، دراسة الشواغر واستحداثها	
26		ديوان الخدمة المدنية		تطبيق نظام الخدمة المدنية، دراسة التعيينات، دراسة الشواغر واستحداثها	
27		ديوان المحاسبة		تسهيل إجراءات الرقابة المالية والإدارية والردود على الاستيضاحات	
28		معهد الإدارة العامة		تنسيق التعاون لعقد دورات تدريبيه، تنسيق وتحديد الدورات المطلوبة، تنسيق	
29		المجلس القضائي		تمثيل الدائرة في القضايا المرفوعة للدائرة أو عليها، تقديم المشروحات للمحاكم، وضع و/ أو رفع إشارة الحجز والرهن.	
30		أمانة عمان الكبرى والبلديات		تطوير آليات تعاون لما بعد التسجيل من حيث ترميز النشاطات والغايات والحصول على الموافقات من الأمانة	
31		جمعية المحاسبين القانونيين		التعاون والتنسيق في اجراءات تدقيق الحسابات على الشركات، المساهمة في صياغة التعليمات، عقد دورات وندوات مشتركة	
32		كليات الحقوق بالجامعات الأردنية		إلقاء محاضرات من قبل موظفي الدائرة في تلك الكليات، استقبال طلبة تلك الكليات للإطلاع على عمل الدائرة، تدريب الطلاب	

33		الصحف اليومية والأسبوعية		نشر إعلانات وأخبار وأنشطة الدائرة، عقد المؤتمرات الصحفية	
34		غرف الصناعة والتجارة		إقامة ورش تدريبية مشتركة، التعاون في خدمة المكان الواحد	
35		نقابة المحامين		التعاون في إقامة ورشات وندوات قانونية	
36		USAID		دعم بالخبراء، دعم بإقامة ورش العمل والندوات	
37		كافة الشركات المساهمة العامة		تنسيق الاجتماعات، تنسيق عمل اللجان، التعاون في إقامة ورشات وندوات	
38		كافة الشركات المسجلة		تنسيق الاجتماعات، تنسيق عمل اللجان، التعاون في إقامة ورشات	
39		الموردون		متابعه عقود الصيانة، التنسيق في تجهيز وتزويد الدائرة بالأجهزة والقرطاسية والأثاث	
40		متلقي الخدمة		تلقي الملاحظات، تلقي الشكاوى والاقتراحات، تسهيل الإجراءات	
41		وحدة غسيل الأموال ومكافحة الإرهاب		تبادل بيانات ومعلومات(المستفيد الحقيقي)	
42		وزارة الإتصال الرقمي والريادة		التعاون من أجل تطوير وتحسين الخدمات العامة المقدمة ومتابعة سير الخطط التشغيلية	
43		وزارة الصحة		موافقات مسبقة عند التسجيل وتعديل الغايات	
44		أكاديمية الشرطة الملكية		إعطاء محاضرات عن الشركات الوهمية	
45		بيت الحوكمة الاردني		إعطاء محاضرات عن الحوكمة	

الفصل الثالث

الرؤيا والرسالة والقيم الجوهرية

قامت الدائرة وبمشاركة شاملة من ادارة وموظفي الدائرة ومن خلال العديد من جلسات العصف الذهني وتحليل نتائج الخطة الاستراتيجية السابقة وتجارب مؤسسات أخرى ومقارنتها مع واقع الدائرة بدراسة ومناقشة وصياغة الرؤية والرسالة التي تعكس تطلعات الدائرة والهدف من وجودها، وبتحديد قيم جوهرية معروفة ومفهومة ومقبولة على نطاق واسع في الدائرة وتؤثر في الأداء الفعلي لها.

الرؤية

تشكل الرؤية الطموح الاكبر للدائرة من العمل بأقصى كفاءة وفاعلية للاستمرار في تسجيل الشركات والرقابة عليها من خلال تطبيق سياسة تسجيل حصيفة والحفاظ على بئية إستثمارية آمنة ومستقرة مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة. وكل ذلك يتطلب التزام حقيقي وعالي من كافة العاملين في الدائرة والإدارة العليا، ومشاركة فاعلة مع الشركاء الاستراتيجيين والتنسيق المستمر مع السياسات الاقتصادية الحكومية وتعزيز العلاقات مع المؤسسات الإقليمية والدولية.

التفرد بتطبيق أفضل الممارسات العالمية

في إسعاد المستثمرين وتوفير بيئة إستثمارية آمنه.

الرسالة:

تشكل رسالة الدائرة خارطة الطريق التي يسعى لتحقيقها بهدف الوصول إلى الرؤية، وتنطلق رسالة البنك المركزي الأردني من طبيعة أعمالها وأهدافها ووسائل تحقيقها المنصوص عليها في قانون الشركات رقم لعام وتعديلاته، والمتمثلة في. وفي سبيل ذلك، توظف الدائرة مواردها البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

المساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للإستثمار من خلال تسجيل كافة أنواع الشركات والرقابة عليهابكفاءات مؤهلة وتقنيات متطورة بالتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين .

قيمنا الجوهرية:

تحرص الدائرة على أن تعكس قيمها الجوهرية في قراراتها وسلوك وأفعال موظفيها الذين تعهدوا بالالتزام بكافة القيم الجوهرية الأساسية وذلك انطلاقا من ميثاق أخلاقيات مدونة السلوك الوظيفي واخلاقيات العمل لكافة العاملين فيها . كما وتعمل إدارة الدائرة على ترسيخ وتجذير هذه القيم والتأكيد على ضرورة الالتزام بها على مستوى الوحدات التنظيمية والإدارة العليا للدائرة خير قدوة في ذلك . ويتم قياس مدى الالتزام بها من خلال انعكاس سلوك العاملين، والأهداف المحققة، والعلاقة مع الشركاء.

القيم	القيم الداعمة
التميزفي تقديم الخدمات	خدمات ذكية
الإبتكار والإبداع	الكفاءة التقنية
مشاركة المعرفة	أمن وسرية المعلومات
خدمات تقنية متميزة	التمكين
النزاهة	الإنتماء
لإخلاص والحس بالمسؤولية	. معايير المهنية والمصداقية
الإلتزام تجاه الدائرة والعاملين فيها والمتعاملين	

الفصل الخامس

الأهداف الوطنية والاستراتيجية والتشغيلية

الأهداف الوطنية

قامت الدائرة بتحديد الأهداف الوطنية المرتبطة بعملها في ظل إطار العمل الذي تقدمه وثيقة الأردن 20-25 رؤية واستراتيجية وطنية كون أن هذه الوثيقة تضمنت المبادرات الملكية السامية وجميع المبادرات السابقة مثل الأجندة الوطنية، ووثيقة كلنا الأردن ووثيقة الأردن أولًا، بالإضافة إلى أولويات عمل الحكومة ٢٠١٩-٢٠٢٠ ومؤشرات التنافسية ونتائج مراجعة الخطة الاستراتيجة 2020 وبحيث تعكس هذه الأهداف توجه المملكة في خطواتها المستقبلية لبناء بيئة إستثمارية آمنة وجذابة ومستقرة من شأنها أن تعزز النمو الاقتصادي المستدام، وبناء على ذلك فقد تضمنت الخطة الاستراتيجية ٢٠٢٠ - 2224 خمسة أهداف وطنية وذلك بإضافة الهدف الوطني " المساهمة في تعزيز التحول الالكتروني والاقتصاد الرقمي".انسجاما مع التوجة الحكومي لتعزيز التحول الرقمي للخدمات الحكومية، وتتمثل الأهداف الوطنية الخمسة بما يلي:

1- الارتقاء بنوعية وجودة الخدمات وتبسيط الإجراءات وإسعاد متلقى الخدمة.
2- دعم محركات النمو الاقتصادي وتحسين التنافسية وبيئة الاعمال الجاذبة للاستثمار.
3- دعم المشاريع الانتاجية والريادية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمساهمة في البرامج الموجهة لمحاربة الفقر والبطالة.
4- تأهيل مورد بشري متخصص ذو إنتاجية مرتفعة.
5- المساهمة في تعزيز التحول الالكتروني والاقتصاد الرقمي.

الاهداف الاستراتيجية:

للمساهمة في تحقيق الأهداف الوطنية، فقد التزمت الدائرة بمسار متواصل من التعلم والتأقلم مع الظروف الاقتصادية المتغيرة ومواجهة التحديات الناشئة، وسيدعم تحقيق هذه الغاية أهداف استراتيجية واضحة المعالم تم تحديدها استنادا الى الأهداف والمهام الرئيسة للدائرة والاطلاع على الأهداف الاستراتيجيه للعديد من دوائر تسجيل الشركات العالمية وذلك بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين للدائرة. وعليه، فقد شملت الخطة الاستراتيجية 2020-2025 على خمسة اهداف إستراتيجية بهدف تحقيق تقديم خدمة متميزة والمساهمة الفاعلة في الإستثمار وتوفير بئية جاذبة وآمنه.

وفيما يلي نبذة مختصرة عن الاهداف الاستراتيجية للدائرة.

الهدف الاستراتيجي الأول:

التميز في تقديم الخدمات والإرتقاء بتجربة المتعاملين.

الهدف الاستراتيجي الثاني:

تطوير وتنفيذ أدوات رقابية على الشركات، وتفعيل قواعد حوكمة الشركات.

الهدف الاستراتيجي الثالث:

تعزيز العلاقة والتعاون وتبادل المعلومات مع الشركاء الرئيسين.

الهدف الإستراتيجي الرابع:

تشجيع ثقافة التميز والإبداع والإبتكار.

الهدف الإستراتيجي الخامس:

تطوير التشريعات الإقتصادية الناظمة لبيئة الأعمال والإستثمار.

الهدف الإستراتيجي السادس:

أتمتة العمليات والخدمات وضمان أمن وسرية وخصوصية المعلومات وتحويل الخدمات في الدائرة بنسبة 100%.

الأهداف التشغيلية:

ينبثق عن الاهداف الاستراتيجية التي تسعى الدائرة لتحقيقها أهداف تشغيلية ستعمل الدائرة على تحقيقها خلال فترة الخطه الأستراتيجية وذلك لضمان تحقيق أهدافها الاستراتيجية والوطنية وقد تم تحديد هذه الأهداف في ضوء نتائج تحليل بيئة العمل الداخلية والخارجية، وبالاستفادة من نقاط القوة والفرص، ومعالجة نقاط الضعف ومنع وقوع التهديدات أو الحد من آثارها حال وقوعها. وقد روعي عند تحديد الاهداف التشغيلية بان تكون هذه الاهداف محددة، وقابلة للقياس، وممكن تحقيقها، ومحددة بإطار زمني. وللتأكد من واقعية هذه الاهداف فقد تم الطلب من جميع المديريات والوحدات التنظيمية في الدائرة وبالاخص تلك المديريات والوحدات التي لها علاقة بالاهداف الاستراتيجية تحديد اهدافها التشغيلية وبحيث يتم اشتقاق هذه الأهداف من الأنظمة والتعليمات التي تحكم عمل الوحدات التنظيمية. علاوة على ذلك فقد تم تحديد مؤشرات اداء واضحة ومفهومة وقابلة للقياس لكل هدف تشغيلي بهدف تقييم مستوى تحقيق كل هدف

تشغيلي وذلك لتحديد الانحرافات وتفسيرها وتوضيح اسبابها. (ملحق 1):

مصفوفة الأهداف الوطنية والاستراتيجية والتشغيلية للدائرة للإعوام

(2020-2025).

تنفيذ الاستراتيجيات وخطط وبرامج العمل التنفيذية

تنفيذا للخطة الأستراتيجية فان الدائرة تقوم على ما يلي

- إعداد خطط العمل لضمان تحقيق الإهداف الاستراتيجية التي تم تحديدها تقوم المديريات/ الوحدات التنظيمية بوضع خطط عمل، توضح النشاطات الرئيسة والبرامج والمشاريع التي ستعمل على تنفيذها و التي تساهم في تحقيق الاهداف التشغيليه لدائرة و بالتالي تحقيق اهداف الدائرةالاستراتيجيه، بالإضافة إلى تحديد الموارد المالية والبشرية المطلوبة.

قياس مستوى الإنجاز.

لقياس ومراقبة مستوى الإنجاز في تحقيق الأهداف الاستراتيجية ومقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المخطط له، قامت الدائرة بوضع مؤشرات لقياس الأداء، وتتولى

المديريات/الوحدات التنظيمية المعنية مراجعتها وإعداد التقارير بصورة دورية ورفعها للادارة العليا.

المتابعة والتقييم. –

تتم عمليات المتابعة والتقييم من خلال عمل مديرية الموارد البشرية والتطوير المؤسسي ولجنة التخطيط. فاستنادا الى منهجية المتابعة والتقييم ولقياس مدى التقدم المحرز في إنجاز الأهداف الاستراتيجية ومقارنة الأداء المتحقق مع الأداء المخطط له، تم وضع مؤشرات أداء تتولى الوحدات التنظيمية متابعتها. وتتولى لجنة التخطيط ومديرية الموارد البشرية والتطوير المؤسسي متابعة مدى تحقق الأهداف الاستراتيجية من خلال مراقبة مؤشرات الأداء وتحديد الانحرافات عن تحقيق تلك الأهداف ورفع التقارير حولها إلى الاداره العليا.

إدارة المخاطر.

إدراكا من الدائرة لأهمية التعامل مع المخاطر التي تواجه تحقيق الأهداف الاستراتيجية قبل وقوعها والتقليل من آثارها حال وقوعها، قامت الدائرة بتطوير وثيقة الاطار العام لادارة المخاطر الكلية في الدائرة حيث حددت الدائرة مجموعة من المخاطر التي تهدد تحقيق الأهداف الاستراتيجية كما حددت احتمالية حدوثها ومدى التأثير وذلك حسب أفضل الممارسات في الدوائر العالمية. بالاضافة إلى ذلك فإن هنالك منهجيات لادارة المخاطر التشغيلية (وحدة الرقابة الداخلية) وتتمثل في التعليمات التطبيقية لادارة المخاطر التشغيلية والتعليمات التطبيقية لبيانات الاحداث التشغيلية. وكما تتولى دائرة التدقيق الداخلي فحص وتقييم كفاءة وكفاية نظم الرقابة الداخلية في الدائرة وتعمل على رفع توصيات بنتائج فحصها وتقييمها وتحليلها لمديريات الدائرة المختلفة بهدف مساعدتها على النهوض بمسؤولياتها بكفاءة وفاعلية.

ملحق 1: مصفوفة إرتباط الأهداف الاستراتيجية بالاهداف الوطنية لدائرة مراقبة الشركات.

الاهداف الوطنية / الأهداف الإستراتيجية	الارتقاء بنوعية وجودة الخدمات وتبسيط الإجراءات وإسعاد متلقى الخدمة	دعم محركات النمو الاقتصادي وتحسين التنافسية وبيئة الاعمال الجاذبة للاستثمار	تأهيل مورد بشري متخصص ذو إنتاجية مرتفعة	المساهمة في تعزيز التحول الالكتروني والاقتصاد الرقمي	دعم المشاريع الانتاجية والريادية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
التميز في تقديم الخدمات والإرتقاء بتجربة المتعاملين					
تطوير وتنفيذ أدوات رقابية على الشركات، وتفعيل قواعد حوكمة					
تعزيز العلاقة والتعاون وتبادل المعلومات مع الشركاء الرئيسين					
تشجيع ثقافة التميز والإبداع والإبتكار					
تطوير التشريعات الإقتصادية الناظمة لبيئة الأعمال والإستثمار					
أتمتة العمليات والخدمات وضمان أمن وسرية المعلومات وتحويل الخدمات في الدائرة بنسبة 100					